عرض كتاب :

أزمة الحكم في السودان

أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة ؟

المؤلف :عطا الحسن البطحاني

((الطبعة الثانية 2021م))

عرض د. حسن محمد صالح الكباشي

((محرر المجلة))

يقع الكتاب في 286 صفحة من الحجم العادي ويحتوي علي إهداء وتمهيد وشكر ومقدمة الطبعة الأولي التي صدرت في العام 2011م ومقدمة الطبعة الثانية 2021م . إحتوي الكتاب علي إثني عشر فصلا وخاتمة وقائمة بالمراجع :

فكرالطبقة السياسية الحاكمة في السودان

بين أزمة المرجعية ومأزق العالمية :

يقول الكاتب إن الطبقة السياسية في السودان تتجاذبها تيارات فكرية كبري تضم هذه التيارات نماذج متباية ومتقاطعة داخلها تتمثل هذه التيارات في الديني ، الإسلامي ، الإشتراكي ، العلماني / المدني والقومي العربي ـ الإفريقي إلا أن الواقع الذي نشأت فيه هذه التيارات والذي تزعم السعي لتغييره يفرض عليها فهمه وتفكيكه وتركيبه مفاهيميا لإستيعابه قبل مواجهته بهدف التغيير .

الإسلام السياسي :

بين أزمة المرجعية ومأزق العالمية :

تشكل حرية الإنسان السياسية واحدة من أعقد المعضلات التي تواجه الفكر السياسي العربي الإسلامي ، علي الرغم من ما يستدل به البعض من إرث تاريخي لهذا الفكر في مجال الشوري أو الديمقراطية إلا أن ما يقدمه هذا الفكر من مفهوم أو مفاهيم في هذا

المجال أو مجالات يعد إختبارا صعبا في ميدان الممارسة . ومنافسة حادة مع مفاهيم ونماذج أخري من الفكر البشري ونشير بصفة خاصة إلي ما يقدمه الفكر السياسي الأوربي ـ الرأسمالي، من مفهوم الحرية السياسية يزعم أنه يؤمن بصورة مثلي الديمثراطية علي المستوي البشري الوطني .

و لم تخلو الساحة للمفهوم الغربي الرأسمالي حول الديمقراطية فقد طرحت مفاهيم أخري حاولت التصدي لنواقص المفهوم الغربي وتقديم البديل الأفضل ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم الديمقراطية في النظرية الإشتراكية الشيوعية بصرف النظر عما جري للتجربة الإشتراكية إلا أن مفهومها للديمقراطية لا يزال ماثلا علي الساحة النظرية . يقول الكاتب ((نحن هنا إزاء منظومة مفاهيمية تستمد مرجعيتها من الإسلام وتطرح نفسها كشئ متفرد أصيل فلا هي بالغربية الرأسمالية ولا هي بالإشتراكية بل نحن إزاء مفهوم يستمد كثير من أصوله الفكرية (مرجعيته) من الفكر الإسلامي ومن فشل تجارب الإستقلال الوطني في الخمسينات والستينيات)) . وتساءل الكاتب عن مرجعية الطرح الإسلامي هل نجح في إرساء أساس متين لمرجعية متماكسة ؟ وهل نجح في إستيفاء شروط العالمية ؟ وفصل الكاتب المقصود بالعالمية والمرجعية ثم إنتقل لفحص عناصر المنظومة المفاهيمية للإسلام السياسي مع طرح التساؤلات والتحليل والتقييم لمرجعية الإسلام السياسي كما ظهرت في التجربة السودانية علي ضؤ الشروط والأبعاد العالمية والمرجعية :

ما بين العالمية والمرجعية :

أشار الكاتب إلي أمرين مهمين من وجهة نظره في هذا الصدد وهما :

أولا : هيمنة الحضارة الغربية علي عالم اليوم وعولمته .

ثانيا : العولمة لم تقم علي أساس مدني عسكري فقط بل قامت علي أساس فكري وثقافي وحضاري . وجعلت عالمية الحضارة الغربية من المتعذر الحديث عن القضايا الفكرية الشائكة كقضية الدين والأخلاق دون الأخذ في الإعتبار ما أتت به دورة الحضارة الأوربية الرأسمالية .

إن مفهوم الديمقراطية في في الفكر الغربي مفهوم له عالميته ومرجعيته أي محاولة لأي فكر سياسي آخر لطرح مفهوم للديمقراطية بديل للمفهوم اللبرالي أو الإشتراكي لابد وأن يعمل علي إستيفاء شروط العالمية وذلك بأن يكون جزءا من تاريخ العالم ،

مخاطبا الآخر المغاير سواءا داخل أو خارج الحدود الجغرافية أو الثقافية وأن يكون له مرجعيته وذلك بأن يستوعب ويتجاوز جدليا ما طرحه الفكر السياسي البشري من مقولات نظرية وحلول عملية لقضايا البشر الكبري ويضيف إليها من أصوله الفلسفية والفكرية وما يقدمها كبديل يتجاوز المفاهيم المطروحة ويسبغ عليها مساهمة شخصية متميزة .

مفهوم الوحدة والتكامل القومي :

ظهرت العديد من الرؤي والدعوات حول مصير السودان وما ينبغي أإن يكون عليه وتتمسك معظم هذه الدعوات والرؤي بضرورة وحدة السودان وإن إشترطت أسسا جديدة لذلك ، ومن الإشكالات التي تواجه هذه الرؤي حفظ النسب والوزن / نفس المكونات المتباينة والمتعددة لتشكيلة المجتمع والكيان السوداني ، مثلا كيف يصبح الدين عامل وحدة ؟ كيف يؤثر الدين وهنا نعني تحديدا الإسلام علي قضايا التعدد الإثني الثقافي في السودان ؟ وكيف يمكن إستخدام الدين لتأكيد الوحدة وتجنب مخاطر الإنقسام ؟ كيف يؤثر الدين في إثراء التعددية وبناء سياسات تعترف بالتنوع في إطار الوحدة ؟ ونفس الشئ ينطبق علي العامل الإثني أو العرقي أو أيا من العوامل الأخري الداخلة في تركيبة البلاد المتباينة ؟

عناصر التنوع في السودان :

لابد من رؤية عامة لمظاهر التعدد في السودان . وآثر الكاتب أن يبدأ بالعنصر الإثني والقومي فطبقا للتعداد السكاني الذي تم في الفترة من 1955 / 1956م والذي كثيرا ما يشار إليه إلي المجموعة الإثنية الأولي هي العرب (39%) ثم الجنوبيين (30 %) وغرب دارفور (9%) . والبجة (6 %) . وغرب إفريقيا (6 %) وجبال النوبة (3 %) و(الفونج 1،7%) . وهناك تقسيم آخر وهو تقسيم السودانيين إلي 19 قومية رئيسية (مجموعات قومية) و597 مجموعة عرقية . ولكن السودان شهد ومنذ العام 1956م تغييرا إجتماعيا وإقتصاديا كبيرا ووجدت العديد من العوامل البيعية والعوامل التي صنعها الإنسان (التصحر والمجاعة والحرب الأهلية) وكل هذه العوامل صمت عنها التعداد السكاني الذي جري عام 1973م والآخر الذي جري في العام 1983م ، ولكن كل هذه العوامل لم تغير من طبيعة التعدد الإثني والقومي وقد ساعدت في تعميق الظاهرة العوامل الثقافية ، اللغوية ، الدينية الإجتماعية والسياسية وهناك ما يؤكد وجود

115 لغة منها (26) لغة حية ، ويتحدث بكل هذه اللغات أكثر من 100000 شخص . (52 %) من السكان يتكلمون باللغة العربية بينما (48 %) من السكان يتكلمون بلغات أخري . والتعدد أيضا واضح في الدين فهناك الإسلام والمسيحية والمعتقدات الأخري وقد فاقمت الأصولية الإسلامية من هذا التعدد الديني . للتعدد في السودان عدة مظاهر منها الهياكل الأسرية / الإجتماعية . الرؤي النقابية وأنظمة القيم وعلاقات النوع الجندر . هذا التعدد والتباين كما يقول الكاتب لا يؤثر فقط علي عمليات الحراك الإجتماعي ولكنه يؤثر أيضا علي الأعراف والنظم الأخلاقية والأوضاع القانونية والهويات ثم هناك تعدد الهياكل السياسية المحلية (نظام المك / ناظر القبيلة) وهناك سلطات ذات طابع حدودي ومركزي (السلطنة) قبل مركزية السلطات الإستعمارية هناك أنظمة مركزية أخري بدرجات منفاوتة من المركزية . بجانب كل ذلك هنالك التعددية الإقتصادية ، فالإقتصاد السوداني حسبما أورد الكاتب يحتوي علي أنماط مختلفة من الإنتاج و قطاعات مختلفة ومصالح مختلفة وفئات إجتماعية وطبقات مختلفة : ففي أوضاع مثل أوضاع السودان والعديد من الدول الإفريقية الأخري حيث لم تتضح بعد عملية تشكيل الأمة تعمل عناصر التعددية علي الفرقة أكثر مما تعمل علي الوحدة وعليه من الطبيعي التساؤل عن عناصر عوامل الوحدة من خلال التعدد ؟ وقد يتساءل البعض كيف إستطاع السودان أن يتماسك حتي الآن علي الرغم من التعددية والعدائيات وسيظل السؤال قائما ما هو العامل الذي يجعل من هذه الأجزاء المختلفة التي تسمي السودان كلا متماسكا هل هي البنية الإقتصادية (نمط الإنتاج) أم هل هي فاعلية النظام السياسي (الدولة والجماعات السياسية) وهيمنة قوة(وحدوية)علي سلطة ؟ أم هو وجود نظام للقيم تكاملي وملائم في المركز .

ويقول الكاتب إن مفهوم الوحدة التماثلي والدعوة للوحدة الوطنية حسب هذا المفهوم هي دعوة (تماثلية) مستندة إلي إثنية مركزية ذات طابع شمولي سلطوي . ويتساءل الكاتب عن علاقة الإسلاموية في تأسيس الوحدة في السودان ؟ وهل تنجح الدعوة الإسلاموية في ظروف السودان في تأسيس وحدة من خلال التعدد ؟ لا يعني هذا أن الإسلام بوصفه عقيدة دينية للمسلمين السودانيين ومجموعة قيم عليا وتطلعات لن يلعب دورا في المساهمة في الوحدة الوطنية بل المقصود هنا الدعوات الإسلاموية التي تعتبر صيغة من صيغ الإنسجام والتماثل بالطبع لا تستطيع توحيد هذا المجتمع المتسم بالتباين والتعدد . في السودان تدعو الإسلاموية حسب رؤية الكاتب إلي مطلقية القيم والثقافة المحددة تاريخيا وجعلها أساسا للوحدة . وهنا يتم إختزال وحدة وهوية السودان في بعث الإسلام أو بدقة أكبر صيغة معينة من صيغ الإسلام . هذه الدعوة تعتبر اللغة العربية

أساسا وحيدا للتواصل والدستور الإسلامي المرجع الوحيد لتنظيم الحياة والقيم والأعراف والرموز الإسلامية هي الوحيدة لبناء السودان الحديث وأي صيغ أخري للهوية السودانية مرفوضة بإعتبار بإعتبار أنها لا تتناسب والتاريخ الإسلامي والقيم الإسلامية والثقافات الأخري غير الإسلامية تشكل تهديدا لهوية السودان إأذ أنها مستمدة من تطرف علماني محارب .

مفهوم الوحدة من خلال التنوع ـ السودان الجديد :

الوحدة من خلال التنوع يمكن أن تكون بديلا مقبولا بعد تعثر وفشل المفهوم الأحادي للوحدة بينما ركز المفهوم الأحادي علي دور المتغيرات والجماعات السياسية يركز المفهوم البديل علي الهياكل والسيرورة Processes والتحولات الإجتماعية بدون تجاهل المتغيرات الثقافية والإجتماعية (الدين والثقافة والأعراف) وتشكل هذه العوامل مجتمعة الواقع المعقد للمجتمع .يعتمد مفهوم الوحدة في التنوع علي الفهم العميق للظروف التاريخية المحددة والبنيات الإجتماعية بمعني آخر يعتمد مفهوم الوحدة في التنوع أي تناقض بين الوحدة والتباين يحض هذا الفهم علي التعامل مع المكونات حتي في تناقضها في إطار صيغة سودانية تجمع بينها دون إلغائها لإتاحة المجال لها لتقديم مساهماتها في إثراء الوجدان المشترك بمعني آخر تساهم التناقضات في تطوير الحياة .

مفاهيم حول الذاتية والهوية

(0الكل المتباين ـ المتكامل)

أورد الكاتب هذه المفاهيم في الفصل الثاني من الكاتب مستندا علي إحصائيات وأرقام وبيانات ونسب مئوية للمجموعات العرقية فجسب المسودة الإحصائية يضم السودان 19 مجموعة عرقية رئيسية و597 مجموعة عرقية فرعية . 40% من السكان ينسبون أنفسهم للأمة العربية و30% مجموعة جنوبية نيلية حديثة و9 % فور و6 % بجا و6% نوبة والبقية نوبيين وفونج

وهناك مفاهيم نظرية إستند إليها الكاتب في مقاربة الواقع السوداني بتعقيداته وتنوعه وهي مفاهيم قطب الذات ، وهيمنة المطلق والمركزية الإثنية والمنهجية الإنتقائية ومفاهيم قطب البنية وجدل النسبي والمطلق والتعددية المركزية ولا غائية التاريخ ثم

إنتقل لمعالجة البناء الوطني بين الديمقراطية والدكتاتورية عبر الفصل الثالث من الكتاب وأورد مفاهيم أساسية لكل من الديمقراطية والدكتاتورية .

مفهوم الديمقراطية والدكتاتورية :

الفهم التقليدي الشكلي للديمقراطية والدكتاتورية علي أنهما مؤسسات وبني دستورية حقوقية بمجلس نيابي وأحزاب سياسية ، قضاء مستقل وجيش وطني ، صحافة حرة وصيغة سياسية تنظم ولاء المحكومين من الطبقات الشعبية والمجموعات العرقية المختلفة وفي غالب الأحيان وفقا لهذا الفهم يؤدي وجود أو غياب هذه المؤسسات والبني كدليل علي وجود هذه الديمقراطية أو غيابها وغياب الديمقراطية بهذا المعني لا يعني الدكتاتورية بالضرورة . والفهم الذي يقترحه الكاتب لكل من الديمقراطية والدكتاتوية يركز علي المضمون الإجتماعي وليس علي البناء المؤسسي والتنظيمي للديمقراطية والدكتاتورية أي وجود المؤسسات برلمان ، أحزاب قضاء ألخ . لا يضمن وحده وجود الديمقراطية ما لم تتوافر الشروط الإقتصادية والإجتماعية التي تهي لجموع المحكومين ((طبقات شعبية وقوميات مضطهدة والمرأة والشباب)) المشاركة الطوعية في النظام السياسي وإمكانية التنظيم المستقل عن قهر رأس المال وعن سيطرة القومية الحاكمة . بالمقابل ليست الدكتاتورية هي مجرد غياب مؤسسات الديمقراطية (برلمان ، صحافة حرة ألخ) هذا الفرع لمفهومي الديمقراطية والدكتاتورية يركز علي طبيعة النظام ويصنف النظم السياسية التي تعاقبت علي حكم السودان منذ الإستقلال كالآتي :

ـ ديقراطية 1956م .. 1958م

ـ ديكتاتورية 1958م .. 1964م

ـ ديمقراطية 1964م .. 1969 م

دكتاتورية 1969 .. 1985م

ديمقراطية 1985م .. 1989م

دكتاتورية 1989 ..

وعرف الكاتب البناء الوطني وكيفية تحقيقه إستنادا لعدة جوانب :

أولا إنشاء دولة ذات سيادة أو متحررة تكون صاحبة قرارها في الشئون الخارجية .

ـ ثانيا : بلورة السياسات الإقتصادية والإجتماعية الضرورية لتحقيق التنمية المتوازنة ، وتحديث هياكل الإقتصاد والمجتمع وإستيعاب تطوير التنكلوجيا وبناء السوق المحلية وتشجيع الإندماج والإنصهار بين المناطق الجغرافية المختلفة لكسر إحتكار العمل القائم علي أسس عرقية ـ إثنية ليقوم تقسيم العمل علي أساس إجتماعي يساهم في بناء أساس قائم علي بناء إجتماعي مقتدر يقف علي طرفي نقيض من مجتمع العصبيات التقليدية ما قبل الإسلامية .

ثالثا : تصبح قومية الدولة وتوازن التنمية وزيادة معدلاتها أساسا لبلورة ذاتية للعصبيات والأعراف والثقافات بحيث تجد كل مجموعة عرقية نفسها مشاركة في حركة دينامكية تتفاعل تأخذ وتعطي لإثراء الشخصية القومية دون أن يعني ذلك تحجيما أو نفيا لشخصيتها المتميزة :

نظرية تقييم البناء الوطني .:

1 ـ نظرية التحديث والسيادة القانونية

2 ـ نظرية مناوئة التبعية

3 ـ نظرية التشكيلات الإجتماعية .

بتصنيف أولي للمعايير المختلفة في مجالات الإقتصاد والسياسة والهوية امرتبطة بنظريات ومدارس البناء الوطني .فنظرية التحديث (المدرسة العربية الإسلامية) تعمل في مجالات الإقتصاد والسياسة والهوية والقواعد الإجتماعية . وتنمية علي أساس السوق الحر وزيادة القطاع الخاص والملكية الخاصة وتنمية علي أساس رأسمالية الدولة ووضع القطاع العام لخدمة القطاع الخاص . وحق الأغلبية في حكم الأقلية في مجال السياسة وحق ثيوقراطي في الحكم معتمدا علي جهاز الدولة . وفي مجال الهوية تفرض الثقافة العربية والإسلامية علي الثقافات الأخري . والقاعدة الإجتماعية مجموعة إثنية مضاف إليها شرائح رأسمالية وقطاعات من البرجوازية الصغيرة ،، طلاب موظفي دولة حرفيين وقطاعات من العمال والفلاحين ،،.

نظرية مقاومة التبعية :

المدرسة الإفريقية

نظرية التشكيلا الإجتماعية

(المدرسة التعددية)

الفدرالية المالية :

عالج الكاتب الفدرالية المالية في الفصل الرابع من خلال تداخل السياسة والإدارة والإقتصاد . إطار نظري عام العلاقة بين الحكم القومي والحكم المحلي . وظلت إدارة بلاد واسعة كالسودان ما يشغل الحكام في الخرطوم . وطرح الكاتب القضية في إطار نظري عام لبحث العلاقة بين الحكم القومي والحكم المحلي لتجاذب فلسفة العلاقة بين بين الحكم القومي والحكم المحلي نظريتان،، نظرية العلاقة المتوازنة ونظرية العلاقات المتوالية . حيث تبني النظرية الأولي مارشال (فيلسوف الحكم المحلي في السودان) والذي يري أن الحكومات في الدول النامية غير مستقرة وعدم الإستقرار يؤثر علي مجالس الحكم المحلي ويشرح وجهة نظره مستعينا بمصطلحات الهندسة الكهربائية ففي النظام المتوازي في الهندسة الكهربائية مثلا المصدر الكهربائي رأسا وتصبح بالتالي جميع المصابيح ذات توصيلات كهربائية متوازية ببعضها البعض أخذا من نفس المصدر وفي هذه الحالة تلف مصباح واحد يؤثر علي بقية المصابيح . أما في النظام ((المتوالي)) فيتم توصيل جميع المصابيح ببعضها البعض علي مصدر الكهرباء ولكي تصل الكهرباء مصباح الإضاءة الأخير لابد أن تمر علي بقية المصابيح فالشبكة متصل بعضها ببعض وإن تعطل مصباح وسط التوصيلات يؤثر علي وصول الكهرباء لبقية المصابيح الواقعة بعدها . ويري مارشال أن الحكم المحلي حكم غير سياسي غرضه في المقام الأول هو تقديم خدمات إجتماعية أساسية في مجال الصحة والتعليم والمواصلات والبيئة لا يختلف حولها المواطنون كثيرا إذ لا يجب أن يختلف الناس سياسيا حول موقع حفير أو بئر ، ففي هذه الحالة لا يشوب الحكومة القومية من عدم الإستقرار لا يؤثر علي المستوي المحلي . ويظل هذا الأخير ثابتا مهما حدث للحكم المركزي فالحكم المحلي له قانونه وكوادره وماليته ونشاطاته وتظل هذه مستقلة نظرا للعلاقة المتوازية بين المستويين من الحكم القومي والمحلي . ويفيد الكاتب بأن هذه الفلسفة كانت وراء الحكم المحلي في السودان ((الفترة من 1951م إلي عام 1971م وربما إلي 2005م)) . وراء هذا التحول فلسفة أخري للحكم المحلي تقوم علي نظرية العلاقة المتوالية ،

يقول جعفر محمد علي بخيت صاحب نظرية العلاقة المتوالية في الحكم الإتحاد ي ((إن الدول النامية لا تتحمل حكومتين إحداهما مركزية وأخري محلية موازية لها)) ذلك أن الحكومة المركزية ستطغي وتخطف كل الإحترام والمال والكوادر وتترك الفتات للحكم المحلي)) . وأن التجربة السودانية تذهب إلي ذلك ، إذ تركت الحكومة المركزية للحكم المحلي فتات الموائد المركزية وأستأثرت بالمال وأبقت الحكومة المحلية مسئولة عن الخدمات الوضيعة من جمع القمامة والأوساخ وأستأثرت هي بما يؤثر في حياة الناس . ويري صاحب النظرية أن الدول النامية ليست في حاجة إلي حكومتين متوازيتين فذلك ((ترف)) لا تستطيعه الدول النامية التي هي في حاجة إلي حكومة قوية وإلي يد لها محلية ديمقراطية تكتسب ثقة الناس وتقدم لهم كافة الخدمات . وتذهب النظرية إلي أن الربط بين الحكم المركزي والمحلي من شأنه أن يثبت ويدعم جذور الحكومة القومية وتصير مجالس الحكم المحلي جذورا للشجرة الكبيرة .

معايير توزيع الإيرادات المركزية :

ويعطف الكاتب علي معايير توزيع الإيرادات المركزية بالتركيز علي :

1 ـ معيار العدالة

2 ـ معيار الكثافة السكانية

3 ـ معيار الموقع الجغرافي

4 ـ معيار الحد الأدني من الخدمات

5 ـ معيار المساهمة في الإيرادات المركزية

6 ـ معيار تساوي الأقاليم (في الحقوق والواجبات)

مراحل الحكم المحلي في السودان :

ـ المرحلة الأولي 1951م – إلي 1971م

المرحلة الثانية 1971 – 2005 م

ـ المرحلة الثالثة 2005م

قانون إدارة المديريات لعام 1960 م والحكم المحلي :

منح قانون إدارة المديريات لعام 1960 مجلس المديرية الشخصية الإعتبارية وصارت له ميزانية مستقلة وخصص له الموارد المالية التالية :

ـ ضريبة أرباح الأعمال التجارية

ـ نسبة من العوائد المالية للفحم والحطب

ـ أرباح السكر

ـ رسوم الإنتاج المفروضة علي المياه المدنية والريفية .

ـ رخص الأسلحة النارية

ـ رخص السيارات والمشاريع الزراعية

ـ إيجارات المنازل الحكومية .

إستمر العمل بهذا القانون إلي قيام ثورة إكتوبر التي قررت إلغاء مجالس المديريات ومنصب الحاكم العسكري وتحويل سلطاتها وإختصاصاتها إلي المجالس التنفيذية وأن يكون رئيس المجلس التنفيذي معينا من قبل الحكومة المركزية ويسمي محافظ المديرية . في عام م1971 بعد قيام نظام مايو ألغي القانون بصدور قانون الحكم المحلي كما ألغي قانون 1951م . وبصدور قانون 1971م وقانون الحكم الإقليمي لعام 1980م خولت لمؤسسات الحكم الإقليمي الكثير من السلظات والصلاحيات التي كانت تدار مركزيا .فقد نصت المادة 8 (ب) من قانون الحكم الإقليمي أنه من سلطات الأجهزة الإقليمية تطوير إستخدام الموارد المقررة قانونا أو المأذون بها في السلطة القومية . ونص قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1981م علي أن تكون مصادر إيرادات المجالس المحلية من الآتي :

1 ـ الرسوم والعوائد علي الخدمات التي يؤديها

2 ـ إيرادات الضرائب المنصوص عليها في قانون إعتماد الضرائب لسنة 1952م أو أي قانون يحل محله علي أن يحدد المجلس فئاتها .

3 ـ غرامات ورسوم المحاكم الشعبية

4 ـ عائدات الإستثمار والأعمال التجارية التي يساهم بها المجلس .

5 ـ الدعم المالي الذي تقدمه السلطة اقليمية .

6 ـ القروض وفق المادة (6) من قانون الحكم الشعبي المحلي .

7 ـ الهبات والتبرعات

زيادة علي الموارد المذكورة أعلاه إتفقت الحكومة الإقليمية ومجالس المناطق علي فرض رسوم عون ذاتي علي كافة الخدمات التي تقدمها .

وتحدث الكاتب عن أثر الحرب علي الحكم المحلي في المرحلة الثانية من تاريخ الحكم المحلي ((2005)) وقدر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في تقريره السنوي للأعوام 2003 ، 2004 ، إنفاق السودان السنوي علي الحرب بقرابة 5% من الناتج القومي الإجمالي وهذا رقم عالي إذا أخذنا في الحسبان الإنفاق علي الصحة والتعليم مجتمعين يبلغ بالكاد 2 % من الناتج القومي الإجمالي . هذا التقرير لم يأخذ في الحسبان الخسائر البشرية والمادية للحرب . كما لا يتضمن ما تنفقه الأطراف الأخري . وتناول الكاتب سياسة التحرير الإقُتصادي وأثرها علي مالية المجالس المحلية . وإتفاقية نيفاشا وأثرها علي الحكم المحلي والتي أكدت في برتكول قسمة الثروة علي مبادئ هادية للتحول الإقتصادي تكون هي المرتكز لكل الخطط والبرامج التي ستتخذها الدولة علي المستوي القومي والولائي وتلتزم بها كل مستويات الحكم الأخري . وتناول الكاتب بعض أبعاد وقضايا الحكم المحلي ومنها :

ـ العجز المالي والدعم المركزي :

وقد كان العجز المالي من أسباب فشل النظام الذي وضعه مارشال في عام 1951م . فقد تدني مستوي الخدمات وفشلت الإدارات المحلية في توزيع مصادر دخلها . مما أدي إلي فشلها في الوفاء بإلتزاماتها . وكان الدعم المركزي دائما أقل من المتوقع وتجويل بعض إختصاصات الوزارات المركزية إلي مجالس الحكم المحلي دون تحويل ميزانياتها لمواجهة ما تم تحويله من إختصاصات الحكم المحلي . وتناول الكاتب سياسات التحرير الإقتصادي وآثارها الإجتماعية والسياسية والتحرير الإقتصادي والمجتمع المدني وإقتصاد السوق والمجتمع المدني 1989 إلي 2002م .

الإنتخابات التعددية الحزبية ومأزق الهيمنة الشمالية :

تناول الكاتب في الفصل الثامن من الكتاب الإنتخابات الحزبية من منظور إقتصادي وسياسي لطرح منهج مغاير لدراسة الإنتخابات في السودان . وبالنظر إلي حقيقة أن هناك سبع إنتخابات عامة أجريت في السودان بين عامي 1951م وعام 1996م فإن هناك مادة غنية تبرر إجراء تحليل تاريخي متسلسل ترتيبا زمنيا Syncronic لشرح أهمية الإنتخابات السياسية . وتناول الكاتب إنتخابات الحكم الذاتي لعام 1953م والتي وصفت بأنها إنتخابات حرة ونزيهة . وإنتخابات 1956م وإنتخابات 1965م . ونظام مايو العسكري وإنتخابات الحزب الواحد 1974 و1978م . وإنتخابات 1986م التعددية في هذه الإنتخابات ظلت الجهوية عاملا مؤثرا في نتيجة الإنتخابات وإبتعادا عن نموذج وستمنستر ظل دوائر الخريجيين تشكل معلما بارزا من معالم الإنتخابات في السودان منذ العام 1953م وقد نوقشت فكرة هذه الدوائر لأول مرة في الجمعية التشريعية أوائل الخمسينيات وضمنت في مسودة دستور السودان في قانون الحكم الذاتي لعام 1952م و1953م . وعلي الرغم من أن مهمة لجنة الإنتخابات كانت فنية إلا أنه قد عهد إليها بصلاحيات واسعة للتفريق بين الدوائر الجغرافية والدوائر الوظيفية . ومن الواضح أن تبرير دوائر الخريجين هو إعطاء وزن إضافي للمتعلمين .الذين سيختار منهم الوزراء المحتملون .ويقول الكاتب غير أن السبب غير المعلن هو الموازنة المضادة للنفوذ السياسي المتوقع لممثلي الأحزاب التقليدية القادمين من الدوائر الريفية الجهوية خاصة إذا أخذنا في الحسبان تأثير النفوذ المصري في السودان ، فإن فكرة دوائر الخريجين قد صممت أساسا لإضعاف حزب الأمة .

المرأة وإنتخابات البعد النوعي :

يقول الكاتب إن المرأة لم تدخل البرلمان بعددية تذكر إلا في السنوات الأولي لإنتخابات نظام الحزب الواحد نظام نميري وفي هذه الفترة حققت المرأة العديد من المكاسب في تأمين حقوقها المدنية والإقتصادية والسياسية التي ظلت تناضل من أجلها ولم تحققها كاملة خلال فترات الحكم التعددي السابقة .عندما كانت الأحزاب التقليدية ممسكة بزمام الأمور

المؤثرات علي الإنتخابات في السودان :

.ومن المؤثرات علي الإنتخابات في السودان التي أوردها الكاتب

أ- الأسر / العائلات السياسية . والصرف المالي الحزبي

بـ - الجنوب والهيمنة الشمالية :

ج - السياسة الإنتخابية في التسعيتيات

وأخيرا التدخل الخارجي في الإنتخابات :

الذي ظل موجودا في السودان في الإنتخابات التعددية لاسيما من بريطانيا القوي الإستعمارية السابقة خلال حقبة الخمسينيات كما تدخلت مصر أيضا صاحبة المصلحة الإستراتيجية في حماية مياه النيل في السر وفي العلن لدعم الحزب الإتحادي الديمقراطي . في إنتخابات 1986م قدمت الدول النفطية الغنية تحديدا ليبيا والسعودية والعراق وإيران الدعم لكل من اللجان الثورية وأنصار السنة والبعثيين والإسلاميين علي التوالي . وكانت هنالك مصالح واضحة للولايات المتحدة وأوربا الغربية مع حزب الأمة وكان الإتحاد السوفيتي وشرق أوربا قبل 1989 مصالح مع الحزب الشيوعي السوداني .

إستنتاج :

ومما إستنتجه الكاتب من أمر الإنتخابات في السودان : أن تاريخ الإنتخابات في السودان قد جسد فشل الطبقات المسيطرة في بناء كتلة سلطة فعالة لتتمكن من ممارسة الحكم وفرض هيمنتها . سواءا كان ذلك عبر مبادئ الديمقراطية اللبرالية أو أي نظام آخر من نظم الحكم . بين عامي 1956 و1958م إنضمت النخب الوطنية وطلائع البرجوازية الصغيرة ، إي الحزب الإتحادي إلي الرادكليين السياسيين عندما إستبعدوا بواسطة الحزبيين الطائفيين ، الأمة والإتحادي الديمقراطي ، اللذان كانا يسيطران علي سلطة الدولة .. بعد إنضمام حركة التمرد الجنوبية إليهم ، تمكن الراديكاليون من الحزب الشيوعي ومناصريه (في أوساط العمال والمزارعين والطلاب))، فضلا عن بعض القوميات العرقية الأخري من الصمود في وجه القمع الذي كان يمارسه نظام عبود من 1958 إلي 1964م وقد أدي سقوط نظام عبود إلي رفع الروح المعنوية لليسار الراديكالي وتقويته وتحسين صورته لتحدي هيمنة الطبقات المسيطرة ، إلا أن ذلك لم يدم طويلا .

تميزت فترات حكم الحزب الواحد بتباين أنواع الإنتخابات ويبدو أن الإختراعات الإنتخابية في السودان قد أستخدمت لتحقيق هدفين في وقت واحد لتبرير فشل النظام التعدديي ولإعطاء الشرعية لنظام الحزب الواحد .

ويختم المؤلف هذا الفصل :

أن الإنتخابات يمكن أن ينظر إليها كوسيلة سلمية نسبيا لمختلف القوي الإجتماعية للوصول بصورة شرعية لسلطة الدولة المؤسسية ، غير أنه إذا ما ركزت سياسة الدولة علي التفرقة الإجتماعية وعدم المساواة والقهر العرقي فإن التنافس علي التمكن من سلطة الدولة المؤسسية قد يبدي الوجه القهري والعنيف لطبيعة الصراع السياسي . وهكذا بقصد أو بدون قصد فإن جميع أنظمة الدولة السودانية قد خلقت المزيد من أبعاد عدم المساواة الإجتماعية وذلك من خلال إضافة أبعاد العرق والإثنية والدين للبعد الطبقي . ويصاحب هذا ميل الأنظمة للجنوح لإستخدام القوة الجبرية .مما يعني أنه من الأرجح أن تحل الصراعات عن طريق العنف لا عن طريق الوسائل السلمية والإنتخابية من وسائل العمل السياسي المعروفة والمتفق عليها دوليا .

الفترات الإنتقالية في السودان إلي أين ؟

يقول المؤلف إن السودان قد شهد العديد من الفترات الإنتقالية : ففي الفترة الإنتقالية الأولي 1953م إنتقلت السلطة من الإستعمار الثنائي إلي حكومة وطنية أعلنت إستقلال البلاد عام 1954م . وفي الفترة الإنتقالية الثانية 1964 من دكتاتورية إلي حكومة منتخبة ديمقراطيا . وجاء الإنتقال الثالث عام 1985م علي شاكلة إكتوبر وتراوحت الفترات الإنتقالية بين طويلة نسبيا وقصيرة وعلي رأس القضايا التي ميزت الفترات الإنتقالية قضايا الإستقلال السياسي والجنوب والحريات والديمقراطية والتنمية والمركز والهامش . وعالج المؤلف المرحلة الإنتقالية من خلال المفهوم والإطار النظري . وأورد المؤلف متغيرات عملية الإنتقال .

متغيرات عملية الإنتقال :

هناك عدد من المتغيرات تحكم وتتحكم في عملية مرحلة الإنتقال من النظام الشمولي السلطوي إلي نظام التعدد الديمقراطي وهي :

ـ عجز الأطراف عن كسب الصراع بالقوة العسكرية

2 ـ العامل الخارجي ـ

3 ـ توفر ظروف التعايش السلمي في كيان سياسي واحد .

4 ـ تضاؤل الأهمية الإقتصادية للدولة بالنسبة للنخبة الحاكمة

5 ـ إعتماد الإقتصاد القومي علي قاعدة نمو إنتاجية متنوعة

6 ـ حياد القوات المسلحة

7 ـ حيوية المجتمع المدني والقوي السياسية .

تتفاعل هذه المتغيرات سلبا وإيجابا وتؤدي إلي عدة أنماط للإنتقال فليس هناك نمط واحد للإنتقال . وهناك أنماط عالمية للإنتقال منها نمط :نمط جنوب إفريقيا والنمط السوفيتي ـ النمط اليوغسلافي ـ النمط السوداني النيجيري ـ النمط الشمال إفريقي . وأورد المؤلف متغيرات المرحلة الإنتقالية الحالة السودانية خلال الأعوام 2002م وما أحدثته حكومة الإنقاذ من أثر علي المتغيرات يري الكاتب أن لها أثرا بالغا علي عملية الإنتقال القادمة فما هو هذا الأثر وما هي الأهمية النسبية لهذه المتغيرات ((الوزن النسبي في عملية الإنتقال القادمة ؟ ومن ذلك عجز الأطراف المتنازعة عن كسب الصراع بالقوة العسكرية . عامل الخارجي

الأهمية الإقتصادية للدولة .لتعايش الإثني والثقافي والإجتماعي

الدور المفصلي للمعارضة .الكتلة التاريخية الإجتماعية .

في تشريح الأزمة السودانية

(جدل أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة)

يقول المؤلف إن ظاهرة الواقع المستعصي علي التغيير منذ الإستقلال تشكل مصدرا للحيرة إن لم يكن الغضب المحرض علي التمرد أو الثورة علي هذا الواقع ، ولكن تجارب الحكم السابقة ومحاولات التمرد والثورة علي الواقع بدون معرفة نظرية تكشف جوهره أو تفك شفرته أوردتنا موارد الهلاك والتجريب السياسي أكثر من مرة ومع ذلك يظل السؤال قائما : كيف نحلل وكيف نفسر ما يجري أمامنا ـ ظاهرة الواقع المستعصي علي التغيير قبل العمل علي تغييره ؟ ونجد أن معظم الإطروحات السياسية

والحركات التحررية والإجتماعية (الوطنية واللبرالية ، الإشتراكية واليسارية ، القومية العربية والإفريقية ، الإسلامية وغيرها) تتفق علي أن هناك أزمة حكم عاشتها البلاد منذ الإستقلال وأن فترات الإنتقال من نظام حكم إلي آخر ما هو إلا بحث وسعي للوصول للنظام الأمثل : أولي مظاهر فشل هذه الإطروحات هي أن منهجها لم يسبر غور جوهر الأزمة بل وقف علي مظاهرها الخارجية ولم يغوص عميقا ليمسك بسنن وقوانين التطور الباطني للمجتمع ويعتمد علي التحليل المادي الملموس الأمبريقي. الشئ الآخر وهو نتاج ضعف المكون الفكري في المناخ السياسي ـ اللجؤ للتخوين والتجريم ويبدو أن هذه هي اللغة المسيطرة في الجدل السياسي وكما دلت التجربة فإن هذا الجدل السياسي الفارغ في الفكرة والمحتوي لم يساعد علي فهم الواقع وتشريحه لفك شفرته وتغييره إلي الأفضل . آن الأوان لأصحاب الفكر للتقدم للساحة . ويعرف المؤلف الأزمة بأنها الوضع الذي يتأثر بأكثر من مشكلة خطيرة . وفشل الإنتقالات السابقة قد عمق الأزمة السودانية . والسودان يعيش أزمة بنيوية مركبة ومتعددة الجوانب والأزمة لها جوانب عدة وتقاطعات مع دوائر أخري :.

ـ النخبة الحاكمة ، الطبقة / كتلة القوي المسيطرة .

ـ المجتمع الوسط النيلي السياسي .

ـ المجتمع الأطراف والأقاليم ، السودان الكبير .

ـ رابط المجتمع الدولي .

وتتجسد هيمنة الأزمة في في طغيان الصراع بين الشرائح والأجنحة المتنافسة داخل كتلة القوي المسيطرة علي ما عداها من قضايا وصراعات .

مفهوم الهيمنة :

كما يري غرامشي إن تفوق المجموعة أو الطبقة الإجتماعية يولد في مسارين مختلفين (السيطرة أو القسر) والقيادة الفكرية و الأخلاقية ويشكل هذا النوع من السيطرة الهيمنة والتحكم الإجتماعي بمعني آخر ينقسم هذا النوع إلي شكلين أساسيين فبجانب تأثيره علي السلوك والإختيار خارجيا بواسطة الثواب والعقاب فهو أيضا مؤثر داخليا . وذلك بواسطة صياغته للقناعات الشخصية والسعي للتطابق مع العادات السائدة وينطلق مثل هذا التحكم الداخلي من الهيمنة . وهي تشير إلي نظام تستخدم فيه لغة إجتماعية ـ أخلاقية مشتركة ويسيطر عليها مفهوما أحاديا للحقيقة نافخة في روحه جميع نماذج

الفكر والسلوك . ويلي ذلك أن الهيمنة هي السيطرة التي تحققت بواسطة القبول بدلا من ممارسة قسر الدولة . وطرح الكاتب ثلاثة أنماط من الهيمنة :

الهيمنة المتكاملة في حالة النهضة

الهيمنة المتخثرة المتجمدة

الهيمنة المحدودة

ويطرح المؤلف هيمنة الأزمة منذ الإستقلال كما يطرح أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة في نظام الإنقاذ ويختم بجدلية أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة . وقول : في إعتقادي أن الأزمة في جوهر النظام الإجتماعي بمعني وجود خاصية عدم المساواة فيه من بداياته التكوينية وبصورة أعاقت وعرقلت تقدمه . وفيما يخص واقعنا السوداني إنعكست أزمة النظام الإجتماعي في بعض جوانبها في سلوك الطبقة السياسية الحاكمة .ويشير المؤلف إلي أن الأزمة لم تبدأ بنظام الإنقاذ فهذا النظام هو تجسيد لقمة الأزمة من حيث القدرة من حيث القدرة علي التعايش مع الأزمة Insrumentalization Of Crisis . متناولا قضية الهوية وتشكيلة الدولة دون تعزيزها ومشكلات الحرب إستخراج البترول وما ترتب علي ذلك من إنتاج للأزمة في عهد الإنقاذ .

المرحلة الثالثة هذه ((2019 – ؟؟؟)

يختم المؤلف هذه الطبعة من كتابه بطرح ما أسماه بالأسئلة الحارقة خلال مرحلة ما بعد ثورة ديسمبر 2019م إلي أين يسيرProcess الإنتقال في فترة ما بعد أبريل 2019م وهل تدعم الأحداث ما إفترضه الكاتب من ثقل المراحل التاريخية خاصة منذ سبعينيات القرن الماضي وتراخي القيادة السياسية وميل ميزان القوي الطبقي المائللStatus-quo سيحدان من عمق التحول الديمقراطي ولكنهما لن يشكلان عقبة كبيرة إن إستطاعت الطبقة السياسية من أخذ العبر والدروس من الماضي وأتاحت الفرصة لتمثيل حقيقي للقوي الحية التي قادت الحراك الشعبي الثوري وعملت علي إستيفاء شروط الإنتقال الإيجابي ، إنتقال بعيد عن محاصصات التسوية السياسية إنتقال يقوم علي تسوية تاريخية بين مكونات العملية السياسية في البلاد ككل ويفتح البااب لإنتقال المجتمع بأكمله للأمام في إتجاه المجري الموضوعي لحركة التاريخ ؟ هل ننجح في ذلك ؟ أم أن تحالف القوي المحافظة الإقليمية والدولية في عهد النيولبرالية قادر علي وضع حد للإندفاع الثوري وتدجينه وإبقاء البلاد في حالة التبعية المركبة ؟ في

حاللة غياب قيادة الفرد الكارزمية هل ستنجح القيادات السياسية في تشكيل قيادة جماعية (الكتلة التاريخية) تتوافق علي حد أدني للبناء عليه لمشروع وطني يخرج البلاد من حالة المخاض وحالة interregnumالتي تعاني منها لفترة طويلة وتنهض قيادة تأخذ الجانب الصحيح من التاريخ The right side of history وتتجاوز جدل وتناقض أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة ؟